عشرون عاماً من العطاء

الفكر والسياسة والاقتصاد

مسالك

المدير: د.رضوان زهرو

السنة 20 - 2023

العدد 62/61

المالية العمومية بالمغرب

دينامية الإصلاح وسؤال الحكامة

- مالية الدولة ومرتكزات الإصلاح — رضوان زهرو
- حكامة المالية العمومية بالمغرب : دينامية الإصلاح ورهان التحديث — نجيب جيري
- القضاء المالي بالمغرب ورهان حكامة الميزانية العامة — سعيد شكاك
- السند القانوني لمشروعية الاختصاص الرقابي على الأموال العمومية بالمغرب — يونس لعروسي
- الإدارة الضريبية بالمغرب في زمن الرقمنة : التحديات والرهانات — هشام مليح
- قواعد تدبير الحسابات الخصوصية للخزينة بالمغرب بين النص والممارسة — سفيان أمـلال
- تدبير الصفقات العمومية بالمغرب في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة : جائحة كورونا نموذجا — عزيز قسومي
- القرار الجبائي الترابي بالمغرب على ضوء النموذج التنموي الجديد — لالة بوزنكاض
- مقاربة الدولة في تمويل السياسات والبرامج الاجتماعية — فؤاد أشن
- آثار جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي وسؤال الإقلاع — يونس مليح/علي المغراوي
- إصلاح أنظمة التقاعد على ضوء تجارب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية — سعيد حنيني

DAR AL AFAK

مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد

د. رضوان زهرو ـ العدد 62/61 ـ السنة 20 ـ 2023 ـ الثمن 60 د

□ مالية الدولة ومرتكزات الإصلاح
رضوان زهرو 7

□ حكامة المالية العمومية بالمغرب: دينامية الإصلاح ورهان التحديث
نجيب جيري 9

□ القضاء المالي بالمغرب ورهان حكامة الميزانية العامة
سعيد شكاك 47

□ السند القانوني لمشروعية الاختصاص الرقابي على الأموال العمومية بالمغرب
يونس لعروسي 57

□ الإدارة الضريبية بالمغرب في زمن الرقمنة: التحديات والرهانات
هشام مليح 77

□ قواعد تدبير الحسابات الخصوصية للخزينة بالمغرب بين النص والممارسة
سفيان أملال 85

□ تدبير الصفقات العمومية بالمغرب في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة: جائحة كورونا نموذجا
عزيز قسومي 111

□ القرار الجبائي الترابي بالمغرب على ضوء النموذج التنموي الجديد
لالة بوزنكاض 127

□ مقاربة الدولة في تمويل السياسات والبرامج الاجتماعية
فؤاد أشن 149

□ آثار جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي وسؤال الإقلاع
يونس مليح/علي المغراوي 167

□ إصلاح أنظمة التقاعد على ضوء تجارب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
سعيد حنيني 177

DAR AL AFAK
COPY

■■ من أجل مواكبة التطورات التي يعرفها النظام المالي العالمي، وتجاوز الإكراهات والاختلالات التي عرفها تدبير المالية العمومية، خصوصا أن المنهجية التقليدية المعتمدة أصبحت غير قادرة على مواكبة التحولات العميقة والمتسارعة، عمل المشرع المغربي على إدخال مجموعة من التغييرات الجوهرية، بتبني مقاربة شمولية لإصلاح الميزانية العامة، وربطها بمرتكزات تنبني على تطوير البنيات الإدارية والقضائية، بغية تحقيق تدبير جيد للمالية العمومية.

وقد جاءت هذه المرتكزات في دستور 2011 استجابة للسياق الدولي في مجال تطوير النظام المالي، حيث قام بإرساء قواعد مالية جديدة، كخطوة جديدة في مسار تعزيز تدبير المالية العمومية؛ وقد جاء هذا الإصلاح نتيجة لسلسلة من الإصلاحات التي تبناها المغرب؛ بداية من أول رسالة توجيهية من الوزير الأول سنة 2001 الذي أوصى بمجموعة من التدابير، منها اعتماد مقاربة جديدة لتدبير ميزانية ترتكز على النتائج، مرورا بالقانون التنظيمي للمالية لسنة 1998، والذي كرس التدبير الميزانياتي القائم على الوسائل، والذي لا يسلط الضوء على النتائج والكلفة الفعلية لتنفيذ السياسات العمومية؛ كما تبنى بعض مبادئ المالية العمومية، كالسنوية والشمولية والوحدة، ثم التخصص الميزانياتي؛ إلى أن جاء القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، والذي تم من خلاله اعتماد عدة مقاربات وتدابير جديدة، تروم الإصلاح والتقييم والرقابة، ثم ترشيد النفقات؛ كما كرست أحكامه محاور الإصلاحات التي تمت مباشرتها منذ سنة 2001؛ كما بلورت أحكامه قواعد تدبيرية تحد من النقائص التي كانت تعتري القانون التنظيمي للمالية السابق ■■

DAR AL AFAK
COPY